وان الحقوق الدولية والأساسية تقضيان بتنفيذ قوانين الدولة التي انفصلت عنها البلاد حربا الى ان يبت في مصيرها نهائياً .

واستدعى السيد طالب النقيب من البصرة ليرأس اللجنة التي تألفت من تسعة عشر عضواً من النواب والاعيان السابقين واجتمعت في ٦ آب ١٩٢٠ فتقرر دعوة بعض الوطنيين للاشتراك فيها « وان لم يكونوا في البرلمان العثماني السابق » فأبى الوطنيون التعاون في هذا المضمار فضاقت السلطة ضرعا وقرر انهاء المواليد والمظاهرات ووضع حد لهذه الامور .

وفي فجر يوم ٢٧ ذى القعدة ١٣٣٨ و ١٣ آب ١٩٢٠ كبست الشرطة دور اربعة من هؤلاء وهم : محمد جعفر ابو التمن ويوسف السويدي والشيخ احمد الداود وعلي افندي فهرب الاول والثاني والرابع الى ربوع الفرات الاوسط وارسل الثالث الى جزيرة هنجام في الخليج العربي وقوومت الشرطة في محلة « خضر الياس » اثناء تحريها دار السويدي وتبودل اطلاق النار بينهم وبين المجاورين للدار المذكور فاستنجدت بالقوى اللازمة لاعادة النظام الى نصابه فاسفر القتال عن قتل ستة من الاهلين وجرح ثلاثة من الشرطة و ١٢ من الاهلين كما حوكم ستة آخرين امام محكمة عسكرية قضت باعدامهم فاعدموا مساء ١٧ من الشهر المذكور رمياً بالرصاص .

ولم تكتف السلطة بما عملت فابعدت الى هنجام كلا من جلال بابان وعارف السويدي ومحمد جعفر الشبيبي ومحمد مصطفى الخليل ونوري فتاح وادعت انها عثرت اثناء تحريها دار السويدي على مكاتيب موقعة من عبد المجيد كنثه تثبت بأن « كانت له يد قوية في تأليف عصابة من القتلة ترمي الى ارهاب وقتل كل من لا يجاري المبادئ المتطرفة التي اتخذها حزبه وقد ثبت عليه الجرم فحكمت عليه المحكمة العسكرية بالاعدام شنقاً فتأيد الحكم وشنق ليلة السبت ٢٥ ايلول سنة ١٩٢٠ »

اما الاسباب التي ركنت اليها السلطة لانهاء المواليد والمظاهرات فقد تضمنها بلاغها الصادر في ٢٣ آب ١٩٢٠ م على لسان امير اللواء « ساندرز » القائد المنوط بامره الدفاع عن بغداد وهو :

منشور الى اهالي بغداد .

اعتاد بعض المفسدين منذ شهر رمضان ان يعقدوا المواليد في ليالي الجمعة ظاهراً لمقاصد دينية ولكن في الحقيقة لتهييج افكار الناس ضد الحكومة ولبث روح الاختلاف ، ولكن لا تجد الناس مجالا لسوء الظن بأن السلطة المحتلة تريد الممانعة في المذاكرة العلنية الحرة فهي اجتنبت الى الآن المداخلة في هذا الموضوع . ولكن كما تبين في ان الحرية الممنوحة قد اساءوا استعمالها ؛ وان المحركين يضلون العوام بضلال مبين بجسارتهم ومذاكراتهم في مجالس المولود ، فلهذا وجب علينا ان نعلن ان انعقاد المواليد ممنوعة وان انعقاد الاجتماعات لمقاصد سياسية تعرض القائمين بها لاشد العقاب إلا اذا كان ذلك مطابقا للقانون العثماني في هذا الموضوع وباذن من حاكم بغداد العسكري والسياسي . ولقد شكل مجلس عرفي للنظر في مثل هذه الجرائم التي تقع ضد الامن العام .

والى جانب ما وقع في بغداد قامت القبائل البدوية في الجزيرة الشمالية « الموصل تهيج الافكار وتقوم باعمال عدوانية ضد السلطة المحتلة وملئت جدران الموصل بالاعلانات » الثورية المحرضة على العصيان ، وفي ٢٢ حزيران ١٩٢٠ م حدث شغب في تل اعفر أدى الى قتل ضابطين بريطانيين مع اتباعهما ؛ ووصلت الى السلطة الحاكمة في الموصل بلاغات تفيد ان قوة كبيرة من الثوار تجمع للهجوم على الموصل فسارعت القوات البريطانية الى قمع الحركة قبل أن تتفاقم ولكن سبق السيف العذل فقد اشعلت النار في مرجل ساحبة القطار فسارت تطوي الفيافي والقفار ولهيب نارها مندلع الى جميع اطراف البلاد .

في دار عبد القادر الخضيري

قال ئي . تي ولسن في ص ٢٦٨ من كتابه « تصادم في الولاء » انه أراد ، قبل أن يبطش بالوطنيين ويعلن الادارة العسكرية في البلاد ؛ الاجتماع بالمتطرفين للوقوف على آرائهم في الحالة العامة وما تتطلبها من تدابير فاجتمع بثلاثة منهم في دار « عبد القادر باشا الخضيري على دجلة في بغداد ، وبعد أن جاملهم بالعبارات المعتادة وتحدث عن السياسة الخارجية عرج على الموضوع الذي اجتمعوا من اجله وتكلم في امر الانتداب الذي عهد به الى بريطانية « فقالوا انهم يصدقون اقواله إلا أن بينه وبينهم فارق كبير فقد عرف العالم ان الانتداب الحاق مستور